مبادئ التربية السلمية للطفل: قراءة في التجربتين الماليزية واليابانية

د.حديدان صبرينة
جامعة جيجل

الملخص : تؤكد مختلف الأطر النظرية في علم النفس وعلم الإجتماع وعلوم التربية، على أهمية الرعاية المقدمة للطفل حتى ينمو نموا متكاملا وسليما. ولعل أهم ما يركز عليه الباحثون في هذا المجال هو قضية التربية التي تصنع جيل المستقبل، سواء تم ذلك في الأسرة أو في المدرسة.

ولقد أدركت البلدان التي أرادت أن تبني لنفسها حضارة، أن الأمر يتعلق بصناعة الإنسان وفق أطر حضارية، وأن النهوض من كبوة التخلف يعتمد أساسا على تربية النشء ورعايتهم وحمايتهم من كل ما قد يعوق نموهم العقلي والنفسي والصحي السليم. اعتمادا على مبدأ " المعلم أجدى وأنفع من المعنف"

وفي هذه المساهمة العلمية سيتطرق الباحثان إلى التجربتين الماليزية واليابانية في التربية، والقيم التي تأسست عليها كل تجربة، رافضة بذلك كل السبل والطريق المضرة بالطفل لأنه أمل المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التجربة الماليزية، التجربة اليابانية، التربية السلمية، العنف، الطفل .

Abstract

Various theoretical frameworks in psychology, sociology and pedagogy emphasize the importance of care for a child to grow fully and properly. Perhaps the most important focus of researchers in this area is the issue of education that makes the future generation, whether in the family or in school.

The countries that wanted to build a civilization have realized that it is about the human industry in accordance with civilized frameworks and that the rise of the underdevelopment depends mainly on the education, care and protection of young people from all that may hinder their mental, psychological and healthy development. Depending on the principle of "the most useful and useful teacher of the violator"

In this scientific contribution, the researchers will discuss the Malaysian and Japanese experiences in education and the values upon which each experiment was founded, rejecting all the ways and means harmful to the child because he hopes for the future.

Keywords: Malaysian Experience, Japanese Experience, Peaceful Education, Violence, Child

مقدمة:

ليس من المبالغ فيه أن نقول أن ممارسة العنف على الطفل هي نتاج ثقافة مجتمعية معينة تكيفها العادات والتقاليد ويغيب عنها العمل التوعوي لتطوير الذهنيات وتهذيب الممارسات، مما يجعل العنف أسلوبا للتنشئة داخل الأسرة والمجتمع. وإذا ما نظرنا إلى المجتمعين الماليزي والياباني، فإننا نجد أنهما مجتمعين يؤمنان بأن عسكرة التنشئة الاجتماعية ومعاقبة الطفل على سلوكاته الخاطئة إما بالضرب أو النهر والزجر هي من الأساليب التي تترك أثرا سلبيا على شخصية الطفل المستقبلية، وأن تعرض الطفل لأي شكل من أشكال العنف هو تهديد لمستقبل البلد. لذلك فقد اعتمد البلدان نموذجا وقائيا ينطلق من ثقافة المجتمع ويتأكد في المدرسة لمنع تعرض الطفل للعنف. معتمدتين في ذلك على القيم المجتمعية التي يتم ترسيخها انطلاقا من الأسرة والمدرسة باعتبارهما المؤسستين الأوليتين في التنشئة الاجتماعية.

فما هي أهم المؤشرات التي تتبنى عليها التجربتين الماليزية واليابانية في تربية الطفل؟

أولا: الطفل والتربية: تحديد للمفاهيم:

يعتبر الطفل كائنا في غاية الضعف، وفي مرحلة الطفولة يكون الفرد أحوج ما يكون إلى الرعاية التي تساعده على الحياة، حتى يستطيع الاعتماد على نفسه مستقبلا... وتتوقف شخصية الطفل إلى حد شبه كلي على نوعية الرعاية التي يتلقاها في أسرته خلال السنوات الأولى من عمره.[1] و"الطفل هو الصغير منذ ولادته وإلى أن يتم نضجه الاجتماعي والنفسي وتتكامل لديه مقومات الشخصية وتكوين الذات ببلوغ سن الرشد دونما الاعتماد على حد أدنى أو أقصى لسن الطفل."[2]

والطفولة " هي تلك الفترة المبكرة من الحياة الإنسانية التي يعتمد فيها الفرد على والديه اعتمادا كليا فيما يحفظ حياته؛ ففيها يتعلم ويتمرن للفترة التي تليها."[3]

"إن الطفولة مرحلة متميزة عن المراحل النمائية الأخرى للإنسان، تتمتع بخاصية السير الطبيعي نحو الاكتمال بالشكل الذي يجعل درجة نضجها موافقة لها." [4]

ولقد احتل الطفل موقع المركز لدى العديد من الكتاب والمنظرين في مجالي علم النفس وعلوم التربية وعلم الاجتماع. فهذا روسو يجعل من كتابه إيميل طريقا تربويا يصف فيه المراحل التي يمر بها الطفل، وما هي الطريقة الطبيعية التي نسلكها في تربية الطفل من جميع المناحي: عضويا، فكريا وأخلاقيا. ويوقل روسو:" وإن من يضيق بفترة الطفولة لا يدرك أن النوع البشري كان حريا أن يهلك لو لم يبدأ الإنسان كفلا... فنحن نولد ضعافا في حاجة إلى القوة، ونولد مجردين من كل شيء، في حاجة إلى العون. ونولد حمقى، في حاجة إلى التمييز. وكل ما يعوزا حين مولدنا ونفتقر إليه في كبرنا تؤتينا إياه التربية"[5] داعيا بذلك لضرورة معرفة وفهم طبيعة الطفولة وخصائصها لتطوير الأساليب التربوية للمربين. فروسو قد رفض النظرة للطفل وكأنه كبير، بل هو صغير لابد أن نكون راشدين في التعامل مع أخطائه وزلاته وكل سلوكاته.

التربية: كانت التربية ولا تزال من أهم المواضيع التي تدارسها علماء الاجتماع الأوائل، كيف لا وقد ربطها دوركايم بالمجتمع ربطا دقيقا في كتابه: التربية والمجتمع . والواقع أن اهتمامات الباحثين بالتربية كعملية اجتماعية كانت منذ أفكار وكتابات أفلاطون الذي يرى بأن التربية هي:" أن تضفي على الجسد والنفس كل الجمال والكمال. فهو يرى أن أن الغرض من التربية أن يصبح الفرد عضوا صالحا في المجتمع.

أما عند إيميل دوركايم: هي التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم تتهيأ بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية. فهو يرى أن التربية هي عملية التنشئة الاجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة.

ويرى جون ديوي أن التربية بصفة عامة هي حاصل جميع العمليات والسبل التي ينقل بها مجتمع ما، سواء كان كبيرا أو صغيرا، ثقافته المكتسبة وأهدافه إلى أجياله الجديدة بغرض استمراريته"[6]

والتربية عموما هي: " مجموعة التصرفات العملية والقولية التي يمارسها راشد بإرادته نحو صغير بهدف مساعدته في اكتمال نموه."[7]

ثانيا: التجربة الماليزية ومؤشرات التربية على السلم ونبذ العنف:

تعتبر ماليزيا من البلدان التي حققت معجزة تنموية، جعلتها تخرج من ركام التخلف إلى ركب الحضارة في مدة قياسية. ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية على مقومات معنوية أكثر منها مادية مكنتها من التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. والقول بتحول ماليزيا إلى المجتمع الصناعي يحمل معه معاني التأثير السلبي الذي تركته الصناعة على كل المجتمعات وعلى تركيبته السكانية، خاصة ما تعلق بمشكلات الأسرة والطفل فيها. لكن ماليزيا انتبهت لهذه الآثار واتبعت منهاجا لتلافيها قبل وقوعها. وذلك من خلال الاعتماد على قيم مجتمعية تنبذ العنف وتؤسس للسلم الاجتماعي، وهو ما انعكس كذلك في النظام التعليمي في ماليزيا.

I- قيم المجتمع الماليزي ومبادئ التربية الأخلاقية فيه:

لقد أدركت الحكومة الماليزية هذه الحقيقة وجعلتها نصب عينيها في رسم رسالتها المستقبلية. فمنذ تولي المهاتير محمد رئاسة وزراء ماليزيا، رسم رؤية الحكومة لسنة 2020 قائلا: " بحلول 2020 تستطيع ماليزيا أن تكون أمة موحدة ذات مجتمع واثق ومتشرب بالقيم المعنوية والأخلاقية القومية، يعيش بشكل ديمقراطي لبيرالي متسامح ومتعاطف مع الغير، تسوده العدالة الاقتصادية والإنصاف والتقدمية والازدهار، ويمتلك اقتصادا قادرا على المنافسة ديناميكيا ومرنا."[8]

إن هذه الرؤية تحتوي اعترافا ضمنيا لنبذ العنف باعتباره ظاهرة كونية تخترق كل المجتمعات الإنسانية، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات متعددة الأيديولوجيات أو الأديان أو الأعراق مثل ماليزيا، في محاولة لجمع كل هذه الاختلافات والتناقضات لخدمة الأهداف القومية للبلد.

وعلى الرغم ن الاختلاف العرقي والطائفي الموجود في ماليزيا، إلا أنها تعتبر من أكثر البلدان أمنا واستقرارا ونبذا للعنف. يتكون المجتمع الماليزي عموما من 58 % من المالايو وهم يدينون بالإسلام، و 7 % من الهنود وديانتهم الهندوسية، و 24 % من الصينيين وديانتهم البوذية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الجنسيات وفي الديانات استطاع المجتمع الماليزي أن يوجد لنفسه أحكاما معيارية، نالت رضا وموافقة مختلف الشرائح.

ولقد اكتسب المجتمع الماليزي هذه الأحكام المعيارية (القيم) من الظروف الاجتماعية لماليزيا باعتبارها بلدا آسيويا، " فالآسيويون رغم الكوارث والأحداث غير المرغوبة، فهم شعب صامد وعندهم عزة نفس، فالتحمس لتحقيق النجاح لن ينطفئ أبدا مع احتفاظهم على مبدأ عدم فرض الضغوط على الآخرين للصعود إلى أعلى"[9] ويؤكد على هذه الحقيقة محمد نجيب السعيد حينما يقول:" يمتاز المجتمع الماليزي بخصوصيات ثقافية تجعله قابلا للتواصل مع الغير وقادرا على العمل الجماعي. فهو مجتمع صديق ومضياف وديمقراطي حر، ويتمتع ببيئة حياة هادئة وذات درجة عالية من الرفاهية، مع وجود مجمعات سكنية مريحة."[10]

هذه هي السمات الشخصية المتأصلة في المجتمع الماليزي، والتي جعلته يطور عقدا اجتماعيا يقوم على القيم والممارسات الأخلاقية ليكوّن بيئة متميزة عن غيرها قوامها المؤاخاة والتسامح ونبذ العنف " فالعقد

الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره يعد أحد عناصر نجاح التجربة ومن أهم ضمانات استمرارها، الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والإقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة نزع كل ما قد يؤدي إلى تفجير الأوضاع ومعالجة المشكلات بشكل هادئ وتدريجي، كان مدخلا لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي."[11]

وتمتاز قيم المجتمع الماليزي عموما بأنها قيم تدعو للسلم ونبذ العنف مهما كانت أشكاله ومستويات، ومهما تعددت أطرافه ومسمياته. ويمكن أن نختصر القيم السلمية للمجتمع الماليزي في العناصر التالية[12]:

-التسامح والوئام العرقي: ذكرنا سابقا أن المجتمع الماليزي هو هجين من الأعراق والطوائف. وهو ما يدعنا نعتقد بوجود اختلافات في الثقافات وبالتالي في السلوكات، وهو المدخل لانتشار العنف والصراعات والاختلالات. غير أن هذا الاختلاف الطائفي والديني لم يمنع المجتمع الماليزي من الاستقرار والعيش في مؤاخاة وسلم وتسامح اجتماعي وديني. ويعود ذلك إلى أن الدستور مستلهم من دين الدولة، وهو الدين الإسلامي الذي يؤسس للتعايش السلمي. والدستور الماليزي يجعل من الوحدة الوطنية والقومية هدفا أسمى.

ولعل أحداث 1969 بين الطوائف سالفة الذكر كانت الدرس الذي استلهمت منه الحكومة الماليزية ضرورة نبذ العنف لحل المشكلات، وأن التسامح الديني والتعايش السلمي هو الطريق الوحيد لنهوض البلد من التخلف.

ويعتبر قانون الأمن الداخلي الرادع الأقوى لمنع أعمال العنف والتخريب، وممارسة العنف، سواء في المجتمع المحلي أو في الأسرة باعتبارها مجتمعا مصغرا.

الأسرة المستقرة[13]: باعتبار الأسرة نواة المجتمع، وأن استقرارها الأساس الأول لاستقرار المجتمع، لأنه وكما هو معروف، فالعنف يولد ويتشكل في الفضاء الأسري، ويمتد ليشمل الفضاء الاجتماعي العام، فالمجتمع الماليزي يقدس مفهوم الأسرة. ويبدأ هذا التقديس من مشروع الزواج أولا؛ حيث لا يحق للشباب عقد القران ولا المصادقة رسميا من قبل القاضي على الزواج إلا بعد حصولهم على رخصة الزواج. ولا يمكن للشباب الحصول على هذه الرخصة إلا بعد خضوعهم لدورات تكوينية وتدريبية خاصة وفي معاهد متخصصة، تسمى معاهد الزواج. ويتعرض المقبلون على الزواج في هذه المعاهد إلى " برامج ودورات توعوية وتثقيفية اجتماعية واقتصادية عن كيفية التعامل مع الشريك وما تتطلبه الشراكة الزوجية من مسؤوليات مالية وقانونية وأخلاقية، وكذلك كيفية التخطيط لبناء الأسرة وتحمل تبعاتها، وأيضا إرشاد المقبل على الزواج إلى كيفية التصرف مع المشاكل البسيطة والعمل على إسعاد حياته وحياة شريكه."[14]

وهذا ما سمح لماليزيا بعد عشر سنوات من إلزامية رخصة الزواج لعقد القران بأن تخفض نسبة الطلاق فيها من 32% إلى 8 %. يحصل هذا في الوقت الذي تعاني منه مجتمعات العالم من تزايد مطّرد لظاهرة الطلاق، المصاحبة لتأثيرات سياسة التصنيع والحداثة والعاصرة وتأثيراتها على الأسرة، غير أن الأسرة الماليزية خرقت القاعدة وحققت علاقة طردية بين التطور الصناعي والاجتماعي.

ولا يتوقف الأمر عند رخصة الزواج والسماح للمؤهلين بعقد القران، بل أن الحكومة الماليزية ترعى استقرار الأسرة عبر برامج محددة تعنى بمعالجة المشكلات الطارئة مثل إساءة معاملة الأطفال، سوء التربية، الاعتداء على الأحداث وعلى النساء... وهو ما جعل مفهوم العنف غير وارد في الأسرة الماليزية.

هذا، ويتعدى دور الأسرة ليصل إلى المساهمة في قضايا التنمية عن طريق ما أسمته الحكومة الماليزية " الأسرة المتعاونة" ويقضي هذا المفهوم أن تساهم الأسر صاحبة المصلحة في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جنبا إلى جنب مع الحكومة، وهو ما ترك آثارا إيجابية على الأسرة والحكومة معا.

التكامل بين الأسرة وبقية مؤسسات المجتمع المدني (المدرسة والمسجد وأماكن العبادة عموما...) في النهوض ببعض المسؤوليات الاجتماعية. وهو ما سيتم التطرق له انطلاقا من دور المدرسة في التربية التعليم. لقد أدركت ماليزيا أن المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها المشكلات التي تمس الأسرة والطفل، مثل: العنف، الفقر، الجهل... عادة ما تكون على مستوى من التعقيد والتكلفة، مما يصعّب على المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمساعي الخيرية التعامل معها على نحو فعّال دون مساعدة خارجية، فوضعت لذلك سياسات اجتماعية من شأنها أن تقي وقوع المشكلات. وذلك بالعناية بالطفل والمرأة وكبار السن والشباب ولكل السياسة الخاصة به. وأن هذه السياسات لا تتعامل مع المشكلات فقط، بل تتعامل مع السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي أوجدها. وبالتالي فلابد من إيجاد تكامل بين الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع المدني لدعم جهود الحكومة في حل المشكلات.[15]

أضف إلى هذا، فتؤكد الإحصاءات على أن المجتمع الماليزي يتميز بتضامن وتماسك أسري أقوى من المجتمعات في الدول المجاورة مثل: الفلبين وإندونيسيا وتايلاندا. فبعد الاستقلال لم تشهد ماليزيا أي نوع من الاضطرابات – ما عدا أحداث 1969- رغم التنوع العرقي والديني فيها.[16] وهو ما يؤكد أن المجتمع الماليزي مجتمع مسالم وهادئ وغير ميال للعنف.

- ولأن المرأة هي قوام الأسرة، وصاحبة النصيب الأكبر في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ونظرا لما أحدثته ظاهرة خروج المرأة للعمل من مشكلات جاءت على استقرار الأسرة، فقد عمدت الحكومة الماليزية لجعل عمل المرأة مجاورا لمنزلها، مهما كانت طبيعة هذا العمل (التعليم، التجارة ، الطب، الصناعة...) وهو ما جعل المرأة دوما قريبة من بيتها ومن أبنائها، وهو ما ساهم في التنشئة الجيدة للأطفال.

" لقد تبنت الدولة برنامجا لتنمية الأسرة ومساعدتها في التغلب على التحديات والمطالب الناشئة عن التنمية السريعة، شملت التجهيز للزواج وتنمية قدرات الأبوين في التعامل مع الناشئين، ورفع شعار (معا بالأسرة، بالوحدة، بالتضامن، بالوفاق). وتواصلت جهود الاهتمام بالطفل ومسؤولية الأسرة كمصدر للحماية، وأقيمت مراكز لحماية الأطفال من الاستغلال والقضاء على هروبهم ومساعدة آبائهم في حمايتهم،

امتدت إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير التعليم المناسب لهم، ووضعت الدولة برامج لإدماجهم في المجتمع (التعليم، العمل، السكن الملائم)"[17]

Π- نظام التعليم في ماليزيا: الطريق لغرس قيم السلم ونبذ العنف:

لقد شكلت القيم المعنوية وتقاليد المجتمع الماليزي التي ذكرناها سابقا عنصرا أساسيا يعتمد عليه النظام التربوي الماليزي في تربية النشء، وهو نظام يهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الأهداف والطموحات القومية. يقول علي عبد الرزاق جلبي في حديثه عن التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية: " أسّس نظام التعليم في ماليزيا على مبادئ احترام الإثنية والاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم فرض نمط جماعي للتعليم في دولة متعددة الأعراق، وزرع روح التسامح والتفاهم بينهم، ومبادئ الهوية الوطنية الإسلامية، وتجسيدها في الأهداف والطموحات والغايات المنشودة من التعليم وبرامجه."[18]

وقبل الحديث عن القيم التي ينبني عليها نظام التعليم في ماليزيا، لا بأس بأن نشير إلى الأهداف المحورية للنظام التعليمي الماليزي، وهي أهداف تؤكد الطبيعة المسالمة للمجتمع ونبذه للعنف، وتتلخص هذه الأهداف في كون ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة، تأخذ دورها في الحياة، وتسعى لاستكمال مخططها الإستراتيجي لعام 2020. ناهيك عن تربية الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب من مختلف الجنسيات تربية جديدة، إذ يكون سكان البلاد أمة واحدة وشعبا واحدة، بعيدا عن النعرات الطائفية والخلافات الدينية والصراعات الجنسية.

ويتأسس النظام التربوي في ماليزيا على جملة مقومات أهمها[19]:

- اعتبار المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية، ولذا تم إعداده وتدريبه في ضوء متطلبات المجتمع الجديد. وبما أن المجتمع الجديد يعتمد على حل المشكلات بطريقة هادئة ومتأنية، فالمعلم لابد أن يتعامل مع كل المشكلات التي تواجهه في الصف بالطريقة نفسها، سواء تعلق الأمر بالتلاميذ أو بالإدارة أو بمناهج التدريس. فإذا خالف المعلم هذه الطريقة وتعامل مع المشكلات بطريقة غير متأنية وغير هادئة فإنه يخلق في نفوس تلاميذه ميلا للاضطراب، وهو ما يشكل عنفا غير مباشر تتشكل رواسبه في شخصية التلاميذ. إن التروي في حل المشكلات، واعتماد الهدوء ونبذ العنف جاء استنادا للحقيقة العلمية التي تؤكد أن العنف يهدم مواهب و قدرات عدد كبير من التلاميذ و ينجم عنه كلفة صحية واجتماعية و اقتصادية باهظة.
- الاهتمام بتعليم المرأة: تؤكد الإحصاءات والتقارير أن النساء الأميات أو ذوات المستوى التعليمي المحدود هن الأكثر عرضة للعنف، وهن الأكثر ممارسة له.[20] لذلك فقد أولت الحكومة الماليزية اهتماما بليغا بتعليم المرأة استنادا إلى كونها نصف المجتمع، وهي من يربي النشء. وإذا تعلمت المرأة أدركت الطرق السليمة للتربية، ومعالجة مشكلات الحياة الأسرية.
- العناية بالبيئة المدرسية بكل مقوماته. وأهم مقوم من مقومات البيئة المدرسية هو المورد البشري، من تلاميذ ومعلمين وطاقم إداري. فقد أولى النظام التربوي أهمية بالغة لاحتياجات التلاميذ ورغباتهم وميولاتهم واختلافاتهم الدينية والعرقية، وهو ما جعل برامج التعليم تصمم بطريقة

تتلاءم وكل ما سبق ذكره. إضافة العناية بالطلاب الموهوبين وإعادة النظر في البرامج المقدمة لهم.

- تطوير إستراتيجيات التعليم والتعلم مثل تعليم المتعلم كيف يتعلم، والتعليم الذاتي الهادف، والتعليم عن طريق حل المشكلات. وعلى هذا الأساس، فقد أعادت الحكومة الماليزية النظر في برامج النشاط المدرسي وأساليب تنفيذه في المدارس بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.
- اعتماد التعليم الماليزي على مادة التربية الأخلاقية والتربية الإسلامية والتربية المدنية. وهذه المواد هي منابع الوعي الروحي التي تروي الرغبات في التحلي بمحاسن الأخلاق والقيم، ويترتب منها الرفض التام للعنف.[21]

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن دعم الحكومة الماليزية لقطاع التعليم قد بلغ في المتوسط 20.4% سنويا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم بنسبة 2.9% من عام 1969 إلى 1995 من الناتج القومي والإجمالي. وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين يمنعون أبناءهم من التمدرس.[22]

ومن السياسات التعليمية المنتهجة في ماليزيا نذكر ما يلي[23]:

- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال):لقد أكدت الحكومة الماليزية على جعل الروضة جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي لماليزيا. فتسجيل الرياض لدى وزارة التعليم شرط أساسي للسماح لها بممارسة مهامها، وهو ما يقتضي أن تلتزم بمنهج مقرر من الوزارة. " ويتضمن ذلك المنهاج خطوطا عرضة وموجهات عامة لهذه الرياض تتعلق بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (الباهاسا ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية – تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين."[24]
- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية: وأهم المعاني الوطنية التي يهدف النظام التعليمي في هذه المرحلة لغرسها في الناشئة هي: توحيد طوائف المجتمع الماليزي، للوصول بالبلد إلى الوحدة المنشودة والشعور بالمصير المشترك، الأخلاق والقيم هي وحدها من يسوس المجتمع ويحكمه، بذلك ينبني المجتمع المتسامح والناضج الذي يمكنه أن يحتوي كل الأعراق دون خلافات ولا صراعات.

وقد اعتمدت المرحلة الابتدائية على مواد دراسية تنمي المعاني الوطنية وتعزز روح الانتماء لدى التلميذ. وفي هذه المرحلة يتم التركيز على "تربية الأجيال الجديدة من مختلف الفئات (الصينيون- المالايون- الهنود) ومن مختلف الجنسيات ليكونوا أمة واحدة بعيدا عن الصراعات والممارسات العنيفة، وهو ما يسمح لهم بالعيش في بيئة مستقرة وآمنة، كما اهتمت هذه المرحلة بالعليم الديني لأنه الوسيلة لغرس القيم في الإنسان الذي لا يصلح إلا بصلاح عقيدته."[25]

- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية: وهنا تصبح العملية التعليمية شاملة، بعد أن تشرب التلميذ المعاني الروحية والأخلاقية التي تجعله يتوجه قدما وبكل ثبات واعتزاز لخدمة الأهداف القومية. ففي هذه المرحلة يدرس الطالب مواد مختلفة: العلوم، الآداب، المواد الخاصة بالمجالات الفنية والمهنية التي نمنحه فرصة تنمية وصقل مهاراته.

إضافة إلى كل هذا، فلا يعهد برئاسة المدرسة إلا لأحد القيادات التربوية البارزة، بمساعدة فريق من الأساتذة الذين أثبتوا قدرات مهنية بارزة. وتتيح الحكومة الماليزية الفرصة للتلاميذ للمشاركة في اختيار البرامج الدراسية بجانب حرص المدارس على التنويع والتطوير في أساليب التدريس من خلال الرحلات العلمية والترفيهية.

إن نظاما تعليما يقوم على هذه الأسس والمقومات، ويهدف لتحقيق مثل هذه الأهداف، ويكرس كافة الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية لذلك، من شأنه أن يستغل كل قدرات وإمكانات الناشئة ليعدها بصورة أكثر ديناميكية وإنسانية وأخلاقية ويوجهها لخدمة صلاح المجتمع بعيدا عن كل مظاهر العنف والصراع والاختلاف.

وإذا كنا قد ذكرنا سابقا أن ماليزيا قد استقت من التجربة اليابانية لتكوين نهضتها، فالعنصر الموالي سيبين لنا مقومات التجربة اليابانية في نبذ العنف.

ثانيا: التجربة اليابانية ومؤشرات التربية على السلم ونبذ العنف:

لا يختلف اثنان في كون اليابان قد حققت نهضة تنموية ومعجزة حضارية بالنظر لما عانته من ويلات الحرب، ومازالت تعانيه من تقلبات طبيعية ومناخية. كما لا نختلف كذلك في كون المجتمع الياباني مجتمع ميال للسلم، لبق، ومحترم. واليابان لا تصدر لنا المنتجات المادية فقط، بل وحتى القيم الأخلاقية والإنسانية ونماذج السلوك المتحضر. وهو سلوك تلقائي، نابع من الاعتراف بالآخر والرغبة في إقامة علاقات حسنة معه. ولذلك فقد رسخت الثقافة اليابانية قيم التسامح ونبذ العداء لدى أطفالها انطلاقا من التربية المجتمعية، وأكدت هذه القيم في البرامج الدراسية والتعليمية.

I- أسس التربية في المجتمع الياباني[26]:

يتميز المجتمع الياباني عموما بوجود اتفاق جماعي حول الأسس العامة للتربية، وهذا الاتفاق هو الدعامة الأساسية لحياة المجتمع. وتصدر عن هذا الاتفاق جملة من المعايير التي توجه السلوك، ووفقا لهذه المعايير يتم الحكم على الأداء الاجتماعي للفرد. واعتمادا على هذا، فإن ضروب السلوك الشائعة في المجتمع الياباني، هي سلوكات تكوّن في مجملها شبكة من العلاقات الطيبة بين الأفراد، كيف لا، وهي تقوم على: الحساسية نحو المشاعر، الاحترام المتبادل، تقدير ظروف الآخرين، الاعتراف بالخطأ، الاعتذار عند الخطأ، نبذ التطرف والتعصب للرأي.

والواضح للطريقة التي يتكلم بها اليابانيون، تلك اللباقة في الحديث، حيث تتضمن لغتهم عبارات متدرجة في الاحترام، تتلاءم مع من يتكلمون معه (جنسه، سنه، مركزه، علاقتهم به)، ومع الظرف المحيط بهم. إذ تقوم الأسرة بتعليم الأطفال منذ بداية الكلام تلك المستويات المختلفة للتعبير والسلوك، عن طريق الإقناع

لا الإجبار، عن طريق منحهم الدعم والحماية لشخصيتهم، وإشباعهم بالدوافع الإيجابية والتوقعات الإيجابية أيضا.

وغني عن البيان أن اهتمام اليابان بالأطفال وتعليمهم يعتبر محورا رئيسيا وملحا في كل أبعاد المجتمع؛ حيث يوصف المجتمع الياباني بأنه مجتمع معبأ للتربية. ويظهر هذا من خلال تصور الآباء والأمهات لأبنائهم على أنهم طيبون وجيدون ومبدعون وناجحون في حياتهم العلمية والعملية، وهو تصور يجعل العلاقة التي تربط الآباء بالأبناء علاقة إيجابية بعيدة عن كل أشكال التعنيف والإكراه، كما تأتي سلوكات الأبناء متماشية مع توقعات الآباء والمجتمع ككل لهم.

وتتجسد هذه العلاقة أكثر في التأكيد على أن العلاقة بين الطفل وأمه هي جوهر العلاقات الإنسانية، واعتمادا على ما تبثه الأم للطفل من معان، يتحدد مستقبل ذلك الطفل. لذلك فالأم اليابانية أم متميزة نوعا ما؛ حيث ترى هذه الأم نفسها المسؤول الأول نجاح أبنائها مستقبلا، ويقترن إيمانها بهذه المسؤولية باعتقادها بأن نجاح طفلها هو ناجح لها، لذلك فهي تسعى دائما وعن طريق أساليب التنشئة التي تعتمدها إلى سد الفجوة بينها وبين أطفالها، وذلك عن طريق مكوثها في المنزل وعدم تطلعها للحصول على عمل خارج المنزل إلا بعد التحاق ابنها بالمدرسة. بل وأكثر من ذلك، فالتقاليد اليابانية تؤكد على ما يسميه المجتمع " تايكيو" بمعنى تربية الطفل وهو في رحم أمه، مما يعطيه نموا جسميا ونفسيا وعقليا سليما.

هذا، وتقوم التربية في المجتمع الياباني على حقائق تعتبر قيما للتعامل مع الأطفال، نختصرها في الآتي:

- إن الطفل كائن معرض للخطر، وبالتالي لابد من حمايته.
- الطفل كائن عاقل، فلابد من تربيته وتعليمه، وتطوير عقله ليكون مبدعا.
- الطفل بطبيعته مبدع ومبتكر، فلابد من توفير كل الفرص والإمكانات لتفجير قدراته الإبداعية، وحمايته من كل أشكال الكبت والضغط.
- الطفل مستقبل المجتمع، وعليه لابد من تربيته تربية سليمة.

وتتضمن النتائج الواضحة للتربية اليابانية وأساليب تربية وتنشئة الأطفال معدلات مذهلة للمتعلمين ومستوى متميز للمواطنين اليابانيين، وقوى عاملة تتميز بدرجة عالية من الانتماء الاجتماعي والإخلاص في العمل. إذ يتمتع الطفل الياباني بامتلاك قدرات كثيرة، فهو شديد الأدب، مهذب، ويعرف كيف يتعامل بنجاح مع الكبار، ويعبر عن نفسه بطلاقة ووضوح . ومع ذلك فهو غر حازم، ولا يفرض على الآخرين الاعتراف بحقوقه.

Π- القيم الأخلاقية في المدرسة اليابانية[27]:

إن فهمنا للمدرسة اليابانية لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا انطلق من أعماق الثقافة المجتمعية، فالمدرسة بيئة أخلاقية بالدرجة الأولى، تسعى إلى الاستمرارية في غرس القيم الأخلاقية التي تشربها الطفل من أسرته ومجتمعه وتكريسها كمبادئ أساسية في العملية التعليمية.

وتعتبر المدرسة اليابانية تركيبة خاصة، يتعلم فيها الطفل بارتياح التوافق مع توقعات وآمال المجتمع، كما يتقبل بالتدريب وبالاختيار الحر الضغوط الاجتماعية الضرورية. ولا تؤكد المدرسة اليابانية قيما موحدة، بل تعكس إيديولوجيات متعددة ومتناقضة أحيانا.

ويمكننا العودة إلى الأساس الذي قامت عليه المدرسة اليابانية، وهو " عهد الميجي 1868 وأهم فقرة في هذا العهد هي الفقرة الخامسة التي تنص على التعليم (سوف يجري العمل على جمع المعارف من شتى أنحاء العالم أجمع، وعلى هذا النحو سوف ترسخ الإمبراطورية على أسس متينة)"[28]

ولقد رفضت المدرسة اليابانية استعارة المفاهيم الغربية المتعلقة بالتعلم والطفولة، لقناعتها بعدم تلاؤم هذه المفاهيم مع ثقافة المجتمع الياباني وعدم قدرتها على فهم مشكلاته وحلها، لأنها مفاهيم قد تشكلت في بيئة مغايرة، وتشبعت بقيم تلك البيئة؛ حيث" انطلق رواد الإصلاح من الحاجة الملحة لتطوير النظام التعليمي الياباني ليواكب مستجدات العصر ومناهجه، مستحضرين الخبرة الحضارية التاريخية المتراكمة ... وعدم إحداث قطيعة مع التراث الثقافي الياباني."[29]

والجدير بالذكر، أن البرامج والمناهج التي يتعرض لها الطفل الياباني مستقاة من ثقافة المجتمع وأخلاقه. لذا نجد تكاملا تاما بين ما تمليه تعاليم المجتمع وأعرافه، وبين ما يتلقاه التلميذ في المدرسة. " ففي المنهاج الياباني، تشكل نسبة المقررات التي لها علاقة بالجانب الوجداني والانفعالي للطالب أكثر من ثلث مجموع المقررات. وتتوزع هذه النسبة على المقررات التالية: الموسيقى، الفنون الجميلة، التربية البدنية، التربية الخلقية."[30]

وإذا كانت التربية الخلقية عموما تهدف إلى تحقيق روح الاحترام للكرامة البشرية في حياة الأسرة الفعلية وفي المدرسة والمجتمع. وتحاول جاهدة لتكوين ثقافة غنية بأفرادها المتميزين، وتنمية دولة ومجتمع ديمقراطي وتسعى لإعداد اليابانيين لبكونوا قادرين على الإسهام في بناء مجتمع السلام العالمي/ متخذين من الأخلاق الحميدة ركيزة في كل أعمالهم. فإن هذا المسعى هو نفسه من خلال المقررات المدرسية لهذه المادة. حيث تحتوي المقررات الدراسية اليابانية في التربية الأخلاقية احترام حرية الآخرين، التصرف بما يناسب معتقدات الفرد، تحمل المشاق، الإصرار والاستمرار لتحقيق المرغوب في صبر وعزم، عدم الوقوف أمام الصعاب والعقبات، إيجاد الحلول والتغلب على المشكلات، عدم الخوف من الفشل بعد بذل الجهد اللازم والمطلوب. ناهيك عن كون الطفل يتعرض لبرامج دراسية تعلمه كيف يستمع إلى الغير ويتفهم آراءهم، وكيف يعترف وبكل صراحة بالخطأ إذا ما أخطأ، وكيف يبين مواطن الخطأ الذي ارتكبه، وكيف يتعامل مع الغير من دون أنانية.

ومع تقدم التلميذ في السنوات الدراسية، نجد البرامج التعليمية تتوجه لتدريبه على الوسطية والاعتدال في الحياة، والتعامل بكل تواضع مع الآخرين، وتبني النظام كمسير للحياة، وتسبيق التفكير عن الكلام، وبذلك فهم يتعلمون كيف يتصرفون بحكمة مع كل الناس وفي شتى المواقف.

إنّ تعليم الأطفال في التربية الأخلاقية يتضمن تكوين مجموعة عادات واتجاهات سلوكية، أهمها: الجدية، تكوين الذات، الإصرار، نبذ العنف، حسن تفهم الآخرين والإحساس نحو المشاعر، المسؤولية تجاه الوطن....[31]

الخلاصة:

وفقا لما تم ذكره، فإن الطفل الماليزي والطفل الياباني يتلقون لقاحا اجتماعيا ضد ما ينتشر في المجتمعات الأخرى من مظاهر التعنيف والقهر والإجبار وسوء المعاملة؛ حيث ترسخ الثقافة المجتمعية للبلدين والتي تتكرس من خلال ما تحويه المدرسة من مناهج دراسية وأساليب تعليمية، كل معان السلم والتسامح والاستقرار النفسي والعاطفي، وتؤمن إيمانا قويا بتحصين نفسية الطفل كونه رجل المستقبل، وبالتالي فلا بد من تربيته على اللين وإبعاده عن كافة أشكال العنف.

الهوامش:

[1] - - أميرة منصور يوسف علي، عمليات ومجالات طريقة خدمة الفرد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص243 (بتصرف)

[2] - منتصر سعيد حمود وبلال أمين زين الدين، انحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص24.

[3] - موسى نجيب موسى معوض، الطفولة : تعريفات وخصائص، www.alukah.net/social/0/44786/ 20 أفريل، 2019، الساعة 14:14 دقيقة.

[4] - المرجع نسه،ص226.

[5] - جون جاك روسو، إيميل (تربية الطفل من المهد إلى الرشد)،ترجمة نظمي لوقا، الشركة العربية للطباعة، الاسكندرية، (د.ت)، ص26

[6] - شبل بدران، التربية والمجتمع (رؤية نقدية في المفاهيم القضايا والمشكلات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 50- ص52 (بتصرف)

[7] - محب الدين أبو صالح وآخرون، دراسات في التربية الإسلامية، 1989، ص13.

8- Malayssian: The way Forward (virsion 2020), Bay the Honourable Dato Seri Dr. Mahatir Mohamed. www.epu.jpm-my

9 - حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2009،ص13.

10 - alwatan.com 2016/12/03/ 20:05 سا

11 alwatan.com 2016/12/03/ 20:05 سا

12 - محمد شريف بشير، أضواء على التجربة التنموية الماليزية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا، د.ت، ص40- ص47 (بتصرف)

13 -http://www.hespress.com/ 2016/12/04/ 19:31 سا

14 - هابيل الإبراهيمي، لماذا لا نحذو حذو ماليزيا في معالجة مشكلة الطلاق في بلادنا؟ مجلة كتابات ، 5 آذار 2014، ص 02.

15 - على أحمد الدرج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، ع3، المجلد 23، 2015، ص- ص: 293- 294.

16 - محمد شريف بشير، مرجع سبق ذكره، ص43.

17 - كمال المنوفي وجابر سعيد عوض ،النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهر، 2005، ص276.
2005، ص 276.

18 - علي عبد الرزاق جلبي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية: أضواء ودروس، مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجارب واستكشاف الآفاق، جامعة عين شمس، مصر.2008، ص 333

19 - على أحمد الدرج، مرجع سبق ذكره، ص 1374- ص 137

20 - لجازية الهمامي، العنف الأسري في بلدان المغرب العربي: نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقارات، مؤتمر كرامة حول العنف الأسري، البحرين، 2-4 ديسمبر 2008، ص15

21 - حسن بصري، مرجع سبق ذكره، ص14

22 - كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، ع 4، الإصدار 10، د.ت، ص8.

23 - المرجع نفسه، ص 73

24 - كنوش عاشور وقورين حاج قويدر، د.ت، ص – ص: 9- 10.

25 - 35h:. 03/12/2016 14www.alijubran.net

26 - ميري هوايت، (1991). التربية والتحدي: التجربة اليابانية، عرض وتعليق سعد مرسى أحمد وكوثر حسين كوجك، عالم الكتب، القاهرة، 1991، ص 15- ص19 (بتصرف)

27 - مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة والدروس المستفادة منها عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة. 2004، ص 145- 192

28 - مصطفى رجب، قراءة في التجربة اليابانية: التعليم نموذجا، جريدة الثورة المصرية، ع 1486 ، 2005/04/28.

[29] - سلمان بونعمان، التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2012، ص 96.

30 - لطيفة حسين الكندري، تأديب الطفل باللطف لا بالعنف، المركز الإقليمي للطفولة والأمومة، الكويت، 2011، ص21.

31 - ميري هوايت،مرجع سبق ذكره ، ص 96- ص 100 (بتصرف)